المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

العدد التاسع/ الجزء الرابع تشرين الأول 2021

دور موازنة البرامج والاداء في الحد من الفساد المالي
بالتطبيق على وزارة المالية والاقتصاد وشؤون المستهلك ولاية الخرطوم

الباحثة ملاك صالح محمد اسماعيل

ملخص .

تناولت الدراسة دور موازنة البرامج والاداء في الحد من الفساد المالي بالتطبيق على وزارة المالية والاقتصاد وشؤون المستهلك ولاية الخرطوم حيث تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال ما هو اثر موازنة الاداء والبرامج في الحد من الفساد المالي والاداري ومنه تنبثق الاسئلة الفرعية الاتية: هل هنالك علاقة بين مراحل موازنة البرامج والاداء والحد من الفساد المالي بوزارة المالية والاقتصاد وشؤون المستهلك بولاية الخرطوم؟ وهل هنالك علاقة بين مؤشرات موازنة البرامج والاداء والحد من الفساد المالي بوزارة المالية والاقتصاد وشئون المستهلك بولاية الخرطوم؟ وهل هنالك علاقة بين تقارير موازنة البرامج والاداء والحد من الفساد المالي بوزارة المالية والاقتصاد وشؤون المستهلك بولاية الخرطوم؟ ونبعت اهمية الدراسة من انها توفر معلومات مفيدة لمتخذي القرار.وتعتبر الدراسة مرجع للاداريين. تهدف الدراسة التي تحقيق الاتي:ابراز مفهوم الفساد المالي والاداري وهذا بالوقوف على اسبابه واثاره اقتصادياً وسياسياً وإجتماعياً. وتحديد مفهوم موازنة الاداء والبرامج وكذلك معالجة مختلف المزايات والآليات المختلفة التي تمنحها الحوكمة في سبيل معالجة ظاهرة الفساد المالي والاداري. افترضت الدراسة الفرضيات الاتية **الفرضية الأولى:** توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مراحل موازنة البرامج والاداء والحد من الفساد المالي بوزارة المالية والاقتصاد وشؤون المستهلك بولاية الخرطوم.**الفرضية الثانية:** توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشرات موازنة البرامج والاداء والحد من الفساد المالي بوزارة المالية والاقتصاد وشؤون المستهلك بولاية الخرطوم.**الفرضية الثالثة:** توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تقارير موازنة البرامج والاداء والحد من الفساد المالي بوزارة المالية والاقتصاد وشؤون المستهلك بولاية الخرطوم. توصلت الدراسة الى نتائج اهمها: القيام بتحديد الاهداف العامة للوحدة الحكومية في شكل قائمة مع وضع البرامج التي يجب تنفيذها يساعد في الحد من الفساد المالي، الاهتمام بتصميم البرامج اللازمة لتحقيق الاهداف المطلوبة يساعد في الحد من الفساد المالي. قيام مدراء البرامج بتنفيذ الاهداف التي ضمن مسؤوليتهم يساعد في الحد من الفساد

المالي واوصت الدراسة ببعض التوصيات اهمها: إعطاء متطلبات تطبيق موازنة البرامج والاداء سواء عن طريق إصدار قوانين أو عن طريق قواعد ولوائح لها الوجه القانوني الملزم للمؤسسات الحكومية. تفعيل لجان المراجعة لما لها من دور في الحد من الفساد المالي بالمؤسسات الحكومية.

الكلمات المفتاحية : البرامج والاداء – المؤسسات الحكومية .

Abstract:

The role of program and performance budgeting in reducing financial corruption by applying to the Ministry of Finance, Economy and Consumer Affairs in Khartoum state Abstract of the study: The study dealt with the role of program and performance budgeting in reducing financial corruption by applying to the Ministry of Finance, Economy and Consumer Affairs in Khartoum state, where the problem of the study was represented in the question: What is the impact of Balancing performance and programs in reducing financial and administrative corruption, and from it the following sub-questions emerge: Is there a relationship between the stages of program and performance budgeting and reducing financial corruption in the Ministry of Finance, Economy and Consumer Affairs in Khartoum State? Is there a relationship between the indicators of program budget, performance and the reduction of financial corruption in the Ministry of Finance, Economy and Consumer Affairs in Khartoum State? Is there a relationship between program budget reports, performance and the reduction of financial corruption in the Ministry of Finance, Economy and Consumer Affairs in Khartoum State? The importance of the study stems from the fact that it provides useful information for decision makers. The study is a reference for administrators. The study aims to achieve the following: To highlight the concept of financial and administrative corruption and this by identifying its causes and effects economically, politically and socially, and defining the concept of balancing performance and programs, as well as addressing the various advantages and different mechanisms granted by governance in order to address the phenomenon of financial and administrative corruption. The study assumed the following hypotheses: The first hypothesis: There is a statistically significant relationship between

the stages of program budgeting, performance, and the reduction of financial corruption in the Ministry of Finance, Economy and Consumer Affairs in the state of Khartoum in Khartoum State. The third hypothesis: There is a statistically significant relationship between program budget reports, performance and the reduction of financial corruption in the Ministry of Finance, Economy and Consumer Affairs in Khartoum State. Al-Dara reached the most important results: defining the general objectives of the government unit in the form of a list with the development of programs that must be implemented to help reduce financial corruption, attention to the design of programs necessary to achieve the desired goals of financial corruption. That program managers implement the goals that are within their responsibility helps reduce financial corruption. The study recommended some recommendations, the most important of which are: Giving the requirements for implementing program budgets and performance, whether by issuing laws or through rules and regulations that have a legally binding face for government institutions. Activating flexible committees has a role in reducing financial corruption in government institutions

Keywords : Programs and performance - Government institutions.

المحور الأول: الإطار المنهجي:

تمهيد:

أدي التطور الكبير في مجال الصناعة الي تعقيد عملية اتخاذ القرارات نظراً لتزايد المتغيرات التي تؤثر علي الشركات الصناعية ومايترتب علي هذا التطور من كبر حجم المشروعات وتنوع الانتاج واشتداد حدة المنافسة في السودان فرض التطور في الاساليب التي تستخدم لاتخاذ قرارات سليمة في سبيل تحقيق اهداف المنشاة . تعد موازنة الاداء والبرامج من أهم اساليب المحاسبة الادارية وتلعب دوراً هام في خدمة وظائف الادارة تقوم موازنة الاداء بالاستخدام الامثل للموارد المتاحة للوحدة الاقتصادية، يتوقف نجاح استمرار الوحدة الاقتصادية على ما تحتاج الادارة من معلومات لذلك تستخدم الادارة الموازنة لانها تمدها بالمعلومات في الوقت المناسب حتي تتمكن من اتخاذ قرارات سليمة لتحقيق النتائج المرغوبة، الموازنة التخطيطية هي احدي الوسائل التي يمكن من خلالها التفكير والتخطيط بمشاكل المستقبل والحل المناسب

مشكلة البحث :

تشير المعطيات والدراسات الى أن انهيار كثير من المؤسسات الاقتصادية كان سببه مظاهر واثار الفساد المالي والاداري، وعدم التزام معظم المؤسسات الحكومية بتطبيق موازنة الاداء وعدم دراية المؤسسات الحكومية باهمية موازنة الاداء واعدادها بطريقة علمية وسليمة مما كان سبب في تفشي الفساد المالي وترشيد الانفاق ومن هنا يمكن القول ان مشكلة الدارسة تقتصر بالاجابة عن التساؤلات التالية: ما اثر موازنة الاداء والبرامج في الحد من الفساد المالي والاداري ومنه تنبثق الاسئلة الفرعية الاتية:

1. هل هنالك علاقة بين مراحل موازنة البرامج والاداء والحد من الفساد المالي بوزارة المالية والقوي العاملة بولاية الخرطوم؟
2. هل هنالك علاقة بين مؤشرات موازنة البرامج والاداء والحد من الفساد المالي بوزارة المالية والقوي العاملة بولاية الخرطوم؟
3. هل هنالك علاقة بين تقارير موازنة البرامج والاداء والحد من الفساد المالي بوزارة المالية والقوي العاملة بولاية الخرطوم؟

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في الاتي:

الاهمية العلمية:

1. توفر الدراسة معلومات مفيدة لمتخذي القرار.
2. تعتبر الدراسة مرجع للاداريين.
3. تطوير الفكر المحاسبي بتوفير مرجع للدارسين.

الاهمية العملية

أنها تعتبر امتداداً لمراحل التطور المحاسبي واستكمالاً له، والذي تتغير أهدافه بتغير مستجدات العصر، حيث كان الهدف الأول من المحاسبة مسك الدفاتر وتعظيم الأرباح، بينما لم يعد ذلك الآن الهدف الرئيسي الوحيد،

بسبب كبر حجم المنشآت، وزيادة تأثيرها على المجتمع من خلال تنوع أنشطتها، تساهم هذه الدراسة في تأصيل البحوث والدراسات المرتبطة بموازنة، ويتجسد ذلك من خلال الحد من الفساد المالي.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة التي تحقيق الاتي:

1. يهدف البحث الى ابراز مفهوم الفساد المالي والاداري وهذا بالوقوف على اسبابه واثاره اقتصادياً وسياسياً وإجتماعياً.

2. تحديد مفهوم موازنة الاداء والبرامج وكذلك معالجة مختلف المزايات والآليات المختلفة التي تمنحها الحوكمة في سبيل معالجة ظاهرة الفساد المالي والاداري.

فرضيات البحث:

سعت الدراسة الي اختبار الفرضيات الاتية

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مراحل موازنة البرامج والاداء والحد من الفساد المالي بوزارة المالية والقوي العاملة بولاية الخرطوم.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشرات موازنة البرامج والاداء والحد من الفساد المالي بوزارة المالية والقوي العاملة بولاية الخرطوم.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تقارير موازنة البرامج والاداء والحد من الفساد المالي بوزارة المالية والقوي العاملة بولاية الخرطوم.

مناهج البحث:

لتحقيق اهداف البحث اتبع الباحث المنهج الوصفي و التحليلي لاسلوب دراسة الحالة.

المحور الثاني: الدراسات السابقة:

دراسة: مرتضى، (2012م):

تناولت الدراسة الموازنة العامة في الرقابة على الاداء المالي. وتتمثل مشكلة الدراسة بدور الموازنة العامة كوسيلة لتفعيل الرقابة المالية وذلك من خلال النظام ان يكون متوافق مع الاهداف المنشأة للتأكد من موضوعية تيسير وفق ما هو مطلوب ومخطط. وهدفت هذه الدراسة لمعرفة الموازنة العامة والرقابة المالية والتحليل ودور

الموازنات العامة في رفع كفاءة الرقابة المالية. وقد افترضت الدراسة على اختيار الموازنات العامة في المصارف لكي تمكن من تحقيق الكفاءة وفعالية الاداء المالي ,وهنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين الموازنات العامة زنظام الرقابة المالي. وقد اوصت الدراسة بتطوير اساليب الرقابة المستمره من حيث جرد الصناديق وفحص المجموعات الدفترية بشكل دوري , وتطوير الضوابط المتعلقة بتفعيل دولر الرقابة المالية على الاعمال النقدية.

دراسة: عبير، (2013م):

تناولت الدراسة دور الموازنة العامة في الرقابة المالية.وتتمثل مشكلة البحث في كيفية استحدام تطبيق الموازنات للموارد الانتاجية واعداد الموازنة العامة بصورة سليمة وقه وتساهم بترشيد استخدام الموارد وهدفت هذه الدراسة الى تقويم كفاءة وقيمة الموازنة العامة في اعداد الموازنات النقدية,للوصول الى هذا الهدف وقد علمنا على تقيم وتحليل المالي الذي يغطي كافة الانشطة التي تربط بالموازنة العامة.وقد افترض الباحث استخدام بيانات الموازنة النقدية التي يمكن الاعتماد عليها عن اعداد الموازنات النقدية الجديدة مع الاخذ في الاعتبار الخواطر التي تحدث في جميع المعلومات, ومشاركة جميع مستويات الادارية والماليةوتوصلت الدراسة ان عنصر التخطيط يعتبر من اهم العناصر في العصر الراهن وان امكانية منافسة المشتريات في السوق المحلية.وقد اوصت الدراسة ضرورة انتشار المنشآت التي تتبع نظام الرقابة على التكاليف وان يكون هذا النظام من الدراسة والتحليل, واختيار انسب الاساليب والانظمة للرقابة على عنصر التكلفة.

دراسة: الزبير، (2014م):

تناولت الدراسة تقييم تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية العربية للحد من الفساد في شركات المساهمة العامة. تمثلت مشكلة الدراسة في إلى إي مدى ساهم تطبيق معايير مبادئ ومسؤوليات المراجعة الداخلية الدولية الحديثة في الحد من الفساد لشركات المساهمة العامة؟ ما هو تأثير معايير أخلاقيات المهنة في الحد من الفساد المالي؟، هل تلتزم إدارة المراجعة الداخلية في شركات المساهمة العامة بتطبيق معايير الإثبات المراجعة الداخلية الدولية الحديثة؟. هدفت الدراسة إلى التعرف على دور معايير المراجعة الداخلية الدولية الحديثة في الحد من الفساد المالي، التعرف على دور الدولة في الحد من الفساد المالي التعرف على الممارسات المؤدية إلى الفساد المالي. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها إن هنالك تأثير ايجابي قوي وهام وذو دلالة إحصائية لمتغير الالتزام بمعايير الإثبات للمراجعة الداخلية الحديثة للحد من الفساد المالي في هذه

الشركات بتعريف المراجع الداخلي بأهمية الحصول على أدلة إثبات تساعد في الكشف عن مواطن القصور، أن استقلال إدارة المراجعة الداخلية من أهم أركان نجاح مهنة المراجعة الداخلية في سبيل قيامها بمواجهة ظاهرة الفساد المالي في شركات المساهمة العامة. خرجت الدراسة بالعديد من التوصيات منها ضرورة إن يكون لدي المراجعين الداخليين المعرفة الكاملة لمعايير الأداء المهني ضرورة إنشاء دورية محكمة تعين بالأبحاث العلمية في مجال المراجعة الداخلية وتكون مرشداً للباحثين ضرورة تخفيض تكاليف تطبيق معايير الأداء المهني لكي يتم تطبيقها لمواجهة ظاهرة الفساد المالي.

دراسة: بشير، (2015م):

تناولت الدراسة آليات الحوكمة و دورها في محاربة الفساد المالي في الشركات. تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف الوعي العام بأهمية حوكمة الشركات في مواجهة حالات الفساد الذي تعاني منة الشركات سواء في الدول عموماً في السودان على وجه الخصوص وقصور الإطار القانوني والرقابي الذي ينظم إعمال تلك الشركات في إرساء المبادئ العامة للحوكمة من جهة أخرى. هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم حوكمة الشركات واه ميتة في مواجهة الفساد المالي، اقتراح السبل الكفيلة لمعالجة حالات القصور، الإطار الفكري إلى مفهوم الحوكمة والتطرق إلى دور آليات الحوكمة في الحد منة. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها يؤدي الالتزام بآليات الحوكمة وقواعدها من قبل الشركات المملوكة للدولة إلى الحد من الفساد المالي والإداري فيها وزيادة كفاءة أدائها، وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بالشركات المملوكة للدولة ومن ثم في الدولة كلها وبالتالي يزيد من قدرة الدولة على جذب الاستثمار وما ينتج عنة من تنمية لاقتصاد البلد ويستريب عليها تحمل الشركات تكاليف إضافية تنعكس على أسعار السلع التي تنتجها أو الخدمات التي تقدمها مما يضعف قدرتها على التنافس والبقاء. خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها تطبيق آليات الحوكمة كمعالجة لمشكلة الفساد المالي والإداري الذي تعاني منة الشركات المملوكة للدولة، يتطلب تطبيق آليات الحوكمة نشر ثقافة الحوكمة في المجتمع وذلك من خلال وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، تقليل نسب البطالة وتوفير فرص عمل وتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية حتى يشعر المواطن بالأمان والابتعاد عن الغش والسرقة والفساد بشكل عام.

المحور الثالث: موازنة البرامج والأداء:

أولاً: مفهوم موازنة البرامج والأداء:

يمكن تعريف الموازنة العامة Budge Public بأنها وثيقة محاسبية قانونية ومالية وسياسية تعبر عن فكرة التوقع والاعتماد للنفقات والإيرادات العامة لفترة مقبلة والتي تعبر في صورة أرقام عن النشاط الإداري والاقتصادي والاجتماعي للدولة ويعرف القانون رقم 53 لسنة 1973م (المعدل رقم 11 لسنة 1979م) بشأن الموازنة العامة للدولة في مادته الأولى الموازنة بأنها برنامج مالي للخطة عن سنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف محدده، وذلك إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبقاً لسياسية الدولة العامة(السيد عطية عبد الواحد، 1996م، ص12).

يرى الباحث عدم دقة هذا التعريف للأسباب الآتية:

1. جاء التعريف المذكور خالياً من ركن الاعتماد حيث لم يرد فيه تصريحاً أو تلميحاً لضرورة اعتماد الموازنة من السلطة التشريعية. وهو بهذا الوضع يعد تعريفاً لمشروع الميزانية وليس تعريفاً للميزانية.
2. جاء التعريف خالياً من ركن الالتزام. فلم يرد في التعريفات ما يوحى باعتزام الحكومة تنفيذ هذا البرنامج بعد اعتماده.
3. جاء في التعريف الوارد في القانون المذكور على أن الموازنة العامة للدولة لتحقيق أهداف محددة. ثم أضاف وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبقاً للسياسة العامة للدولة. فأضاف بذلك لغواً لا طائل من ورائه. فقد كان يكفى في ذلك النص على أن الموازنة العامة لتحقيق أهداف المجتمع.

فهل من الممكن أن يتعارض الإطار العام بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع السياسة العامة للدولة.

بناءً على ذلك فانه يمكن تعريف الموازنة العامة بأنها التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتزم الحكومة تنفيذه في السنة القادمة تحقيقاً لأهداف المجتمع (حامد درار، 1989م، ص437).

تعرف الميزانية بأنها تقدير وإجازة سنوية في شكل قانوني لنفقات وإيرادات الدولة. ويقترب من تعريف آخر. إذ يعرف الميزانية بأنها عبارة عن وثيقة تحتوي على خطة أولية للإيرادات والنفقات العامة(زكريا بيومي، 1995م، ص23).

الميزانية العامة هي تقدير أو توقع Prevision وإجازة Auto risation، لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مقبلة، وغالباُ مدة سنة. ويتبين من هذا التعريف أن الميزانية من حيث تحديدها الفني تقوم على عنصرين أساسين هما التوقع والإجازة.

ثانياً: أهمية الموازنة العامة:

إن الموازنة العامة ليست مجرد بيان أو أداة محاسبية تتضمن النفقات العامة والإيرادات العامة، إنما هي الأداة الرئيسية التي يمكن عن طريقها تحقيق أهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فالموازنة العامة تعني أصلا حقيبة النقود أو الحقيبة العامة التي تستخدم كوعاء لإيرادات الدولة ونفقاتها. وقد أطلق اصطلاح الموازنة في بريطانيا على الحقيبة الجلدية التي كان يحملها وزير المالية إلى البرلمان، الوثائق التي تتضمن احتياجات الحكومة إلى النفقات ومصادر تمويلها. ثم أصبح الاصطلاح يطلق الوثائق التي تحتويها الحقيبة أي الخطط التي تتضمن النفقات الحكومية وتمويلها والتي تقدم إلى السلطة التشريعية لاعتمادها والموافقة عليها لذا فان أسس نظام الموازنة العامة ظهرت بداية في بريطانيا وانبثقت بداية من إضفاء الرقابة البرلمانية على سلطات الملك في جباية الضرائب. أما الرقابة على الإنفاق العام فقد جاءت متأخرة بعد ذلك نتيجة الاهتمام بحماية دافعي الضرائب (Burkhead, 1956, P.30).

تعرف الموازنة العامة بأنها المنهاج المفضل للحكومة من الناحية المالية وتعني الإيرادات والنفقات المقدرة لسنة مالية معينة (جمهورية السودان، 1972م).

يرى الباحث أن الموازنة العامة للدولة ذات أهمية لأنها البرنامج أو الخطة التي تقوم على تنبؤ مدروس لنفقات الدولة وإيراداتها، والتي تعكس سياسات الدولة المختلفة من حيث تحديد أولويات الإنفاق واختيار البرامج، والمشاريع التي تحقق الأهداف العامة وتمييز عملية التخصيص بالتعقيد من حيث مشاركة أجهزة حكومة عديدة واهتمام فئات منوعة من المجتمع ضمن تعقيد قرارات الموازنة بين المستويات الإدارية المختلفة.

تختلف موازنة الدولة العامة عن الميزانية العمومية التي تقوم بإعدادها الشركات، والمؤسسات الخاصة. من حيث الأرقام الواردة في موازنة الدولة وهي أرقام تقديرية للإيرادات والنفقات العامة يجري اعتمادها من قبل السلطة التشريعية لفترة قادمة. من حيث أن الأرقام التي ترد في الميزانية العمومية للمؤسسات التجارية هي

أرقام حقيقية وفعلية، تمثل خلاصة نشاط هذه المؤسسة عند فترة سابقة، وتمثل مركزها المالي في تاريخ معين. فهي تصور ملخصاً مبوباً للحسابات المتعلقة بالأصول والخصوم وحقوق الملكية في تاريخ معين.

تتشابه الموازنة العامة في بعض ملامحها مع ما يسمى بالموازنة التقديرية. وهي موازنات تعدها بعض المنشآت المالية ، والتي تستند إلى تقديرات مبنية على دراسات للإيرادات والمصروفات التي تمت في الفترات السابقة من نشاطها، وذلك يعد تعديل هذه التقديرات وفقاً للاتجاهات الاقتصادية، والتوسعات المستقبلية في عمليات الإنتاج والتسويق. هذا مع اختلاف جوهري وهو أن موازنة الدولة بعد إعدادها وإقرارها من قبل السلطة التشريعية تصبح ملزمة، ويجب التقيد بالمخصصات لها. أما الموازنة التقديرية التجارية فإنها تبقي مجرد مؤشر للمؤسسة التي قامت بإعدادها، وخطة تقديرية للاسترشاد بها. بالإضافة لذلك فان موازنة الدولة العامة تقوم على مبدأ أولوية الإنفاق، بمعنى أن يتم أولا تقدير نفقات البرامج، والمشاريع ذات الأولوية لتقديم الخدمات العامة للمواطنين، ثم يتم تدبير الإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات وذلك اعتمادا على المصادر التقليدية أو الجديدة، أما في حالة الموازنات التقديرية العائدة للشركات فيتم بداية تقدير الإيرادات ثم يتم تقدير النفقات اللازمة لتحقيق هذه الإيرادات.

تختلف موازنة الدولة عن الحساب الختامي من حيث أن الموازنة العامة تشتمل أرقاما تقديرية لواردات الدولة ونفقاتها لسنة مالية قادمة. أما الحساب الختامي فيتضمن الأرقام الفعلية لتلك الإيرادات والنفقات عن تلك السنة، فالموازنة يجري إعدادها في بداية السنة المالية، وتعتمد التقدير المتوقع للإيرادات من المصادر المقررة، والنفقات حسب استخداماتها التي يوافق عليها، أما الحساب الختامي فيتم إعداده بعد انتهاء السنة المالية، وتؤخذ أرقامه من الدفاتر والسجلات المحاسبية (السيد عطية عبد الواحد، 1996م، ص65).

يرى الباحث أن الموازنة العامة بمثابة خطة شاملة لكافة أنشطة وبرامج ومشروعات الحكومة عن الفترة المعدة عنها. وتزاد أهمية الموازنة العامة للدولة في الدول التي تتبع أسلوب التخطيط الاقتصادي، باعتبار أن الموازنة هي البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة، ومن هنا تظهر أهمية الموازنة العامة من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والادارية والمحاسبية.

ثالثاً: قواعد اعداد الموازنة العامة:

تعتبر مرحلة اعداد الموازنة العامة وتحضيرها هي أولى المراحل التى تمر بها الموازنة. وقد ظهرت عدة قواعد أو مبادئ أثناء التطور التاريخي لعلم المالية العامة تحكم إعداد وتحضير الميزانية. والغرض من هذه القواعد هو تسهيل معرفة المركز المالي للدولة بإلغاء نظرة سريعة على الميزانية . وضمان اخذ البرلمان فكرة دقيقة وواضحة عن مختلف أوجه النفقات والإيرادات العامة، وتيسير رقابته على الميزانية ، وأن تكون هذه الرقابة على فترات دورية غير متباعدة.

هناك مجموعة من القواعد الأساسية التي يلزم أو تراعيا السلطة التنفيذية عند اعداد الموازنة العامة وهذه القواعد هي:

1. قاعدة السنوية: يقصد بقاعدة سنوية الموازنة أن اعداد الموازنة يتم لفترة مستقبلية تناقش سنوياً لفترة جرى العرف المالي على إنها سنة . وهذا يعني ان الموازنة تناقش سنوياً أمام السلطة التشريعية لاعتمادها ، ومن ثم تتمكن هذه السلطة فرض رقابة دورية ومستمرة على أعمال الحكومة . ولمبدأ أو قاعدة سنوية الموازنة مبررات على جانب كبير من الأهمية تتلخص في الآتي (حامد درار، 1989م، ص ص 446-448):

أ. الميزانية برنامج تقديري يعتمد على التنبؤ بمجريات الأحداث والتغيرات المالية والعالمية ، وكلما طالت الفترة التى يجري عنها التنبؤ كلما تعذر إجراء تقديرات دقيقة لنفقات وإيرادات الدولة وكلما ازدادت احتمالات الخطأ إذ يصعب التنبؤ أو إجراء تقدير للكميات الأقتصادية بالنسبة للمستقبل البعيد . ومن جهة أخرى كلما قصرت تلك الفترة عن سنة كلما أدى ذلك الي ضخامة الجهد والتكلفة والوقت المبذول في تكرار إجراءات تحضير وإعداد الميزانية ومناقشتها . لذلك من الأفضل ألا تتكرر هذه الأعمال أكثر من مرة واحدة خلال السنة حتى لا تؤدي الى تعطيل وإرهاق السلطتين التنفيذية والتشريعية (على لطفي، 1981م، ص ص 256-257).

ب. إن مدة السنة تتيح الرقابة الفعالة على بنود الموازنة العامة. لأنه لو تم إعداد الموازنة لفترة أطول من سنة لتضخمت الأرقام والوثائق المتعلقة بالموازنة وكان من الصعب مراقبتها مراقبة فعالة . كلما طالت فترة الميزانية كلما سهل على الحكومة – ان شاءت – المبالغة في تقديراتها وخفاء نواياها وتشويه سياساتها ، وكلما تعذر على البرلمان تقييم هذه السياسات.

ج. إذا قلت فترة الميزانية عن سنة فإن ذلك يؤدي الى نتائج ضارة ، لأن إحدى الموازنات قد تتضمن فائضاً في الإيرادات إذا صادفت فترت تحصل ضريبة غزيرة الحصيلة ، والعكس في الموازنة اللاحقة عليها ، مما يؤدي الى بعض الإختلال في موارد الدولة ونفقاتها (السيد عبد المولى، 1988م، ص630).

د. أن فترة السنة بالذات تتلائم مع دورية الضرائب المباشرة التى يتم تحصيلها كل عام، ومع دورية الإيرادات العامة المستمدة من أملاك الدولة ، وكذلك مع النفقات العامة التي تتفاوت على مدار السنة (عاطف صديق، 1988م، ص25).

يرى الباحث أن بعض النفقات العامة وبعض الإيرادات العامة ، ولا سيما ما يتعلق بالنشاط الزراعي والنشاط السياحي ، تزيد في فصول معينة ونقل في فصول اخرى من السنة . ولما كانت السنة تحتوى على دورة كاملة للفصول الأربعة ، فإنها تكون أكثر الفترات ملائمة لعمل التقديرات الخاصة بكل من النفقات العامة والإيرادات العامة ، حيث تتيح الفرصة للنظرة الشاملة والمتكاملة لكافة الظواهر والأنشطة المالية التى تقوم بها الدولة ، وبالتالي يمكن تلافي أثر الظواهر المالية ذات الطابع الموسمي.

هـ. كما أن كلاً من الحسابات العامة والخاصة تتحدد لمدة سنة ، وهذه الحسابات – وخاصة حساب الدخل القومي – ذات الصلة الوثيقة بميزانية الدولة ، وبالذات من ناحية الإيرادات ، ومن ثم فإن تحديد فترة الموازنة العامة بسنة يسمح بايجاد تنسيق بينها وبين الحسابات العامة والخاصة الأخرى(محمد خليل ، 1960م، ص ص 150-151).

فالسنة هي الفترة التى أتخذتها كافة المشروعات (الخاصة والعامة) جداً طبيعياً لإعداد ميزانياتها واحتساب نتائج أعمالها وتحديد ارباحها ، دخول الأفراد قد تتفاوت بإختلاف فصول السنة ، ولذلك تعتبر السنة بإحتوائها على كافة الفصول فترة مناسبة لاحتساب حقيقة المركز المالي للممول . ودخول الأفراد والمشروعات لأهم مصادر الإيرادات العامة ، ومن ثم فإن تطابق طول الفترتين يسهل اجراءات التقدير والإعداد للموازنة . ومن الناحية الأخرى، فإن تطابق طول الفترتين يؤدي الى استقرار سياسات المشروع ، حيث تخطط هذه السياسة على ضوء سياسة الدولة المعلنة في ميزانيتها .

على الرغم من الإنفاق على فترة السنة كأنسب فترة لإعداد الميزانية في الأحوال العادية فإن ذلك لا يعني ضرورة أن تبدأ السنة المالية في تاريخ بذاته. وكل دولة لها أن تحدد بداية سنتها المالية بما يتناسب مع

اطروحاتها السياسية والإقتصادية وامكانياتها الإدارية والعملية . ولكل دولة أن تغير وتعدل في ميعاد بدء سنتها المالية كلما أقتضت ظروفها ذلك . ولكن يراعى ألا تطول الفترة بين تحضير الميزانية وبدء تنفيذها حتى لا تتغير الظروف تغيراً يكون من شأنه أن تبعد تقديرات الميزانية عن الدقة.

ففي مصر على سبيل المثال كانت السنة المالية قبل 1914م (من 1880–1913م) تبدأ من أول يناير، ثم عدلت في سنة 1948م الى أول مارس ثم عدلت في 1951م الى أول مايو ثم عدلت في سنة 1973م الى أول يناير (المادة الثانية من قانون الموازنة العامة رقم 53 لسنة 1973م)، ثم عدلت منذ 1980م إلى أول يوليو وتنتهي في 30 يونيو (القانون 104 لسنة 1980م).

وقد أخذ المنشور السوداني الصادر في 1991م المؤقت بمبدأ سنوية الموازنة العامة وترك مهمة تحديد موعد بدء السنة المالية، ورغم اتباع قاعدة السنوية فإن مخالفتها لا يترتب عليها أي جزاء من قبل البرلمان، لو كان منصوصاً عليها في الدستور ، ولكن الأمر يختلف بالنسبة للحكومة، حيث تصبح مسئوليه سياسية امام البرلمان في حالة تجاوزتها للمدة التى اعتمد البرلمان الميزانية عنها (جمهورية السودان، 1991م، المادة 115.).

2. موازنة البرامج:

يمثل اسلوب برمجة الموازنة واحد من أحد أساليب تحضير الموازنة ووفقاً لهذا الأسلوب يجري التنظير لميزانية الدولة بإعتبارها الخطوة التنفيذية الأخيرة من خطوات تخطيط العمل الحكومي . فالحكومة تحدد لعملها أهدافاً دقيقة ثم تبدأ في إعداد خطة عملها للسنوات المقبلة على نحو يضمن لها تحقيق الأهداف ، وتأخذ بعد ذلك في صب هذه الخطة في مجموعة متكاملة من البرامج التى تقترحها على البرلمان ، ومتى حصلت على موافقته المبدئية عليها فإن تحضير الميزانية السنوية يقتصر بعد ذلك على إدراج الشرائح السنوية لهذا البرامج في ميزانية كل عام ثم تقديمها للبرلمان ثانية للحصول على موافقته النهائية على تنفيذها (شريف رمسيس، 1979م، ص439).

يتضح من ذلك أن برمجة الموازنة تعنى اعداد ميزانية في ضوء مجموعة من البرامج طويلة المدى تتضمن بالتفصيل مشروعات الحكومة المختلفة وعلى ذلك تمثل موازنة البرامج تطوراً لمفهوم الميزانية ، بحيث تنحسر النظرة السنوية الضيقة للعمل الحكومي ، وتحل محله نظرية أكثر شمولاً لنشاط الدولة في الحاضر والمستقبل . ومسايرة للمشروع السوداني للإتجاهات الحديثة في اعداد الموازنة العامة ، فقد نص في المادة

الرابعة من قانون الموازنة العامة على أن تعد الموازنة العامة للدولة على أساس التقسيم الإداري للأجهزة والوحدات والتصنيف الوظيفي لاوجه نشاط الدولة مع مراعاة التحليل على أساس البرامج والمشروعات والأعمال .

المحور الرابع: الإطار النظري للفساد المالي:

أولاً: مفهوم الفساد:

1. تعريف الفساد في اللغة:

قال ابن منظور في لسان العرب الفساد نقيض الصلاح فسد يفسد وفسد فسادا المفسدة خلاف المصلحة خلاف الاستصلاح، قال تعالى: (ظهر الفساد في البر والبحر) (ابن فارس، أبو الحسن أحمد، ص503.).

يلاحظ المطلع على آيات القرآن الكريم أن هناك شبه تلازم بين مصطلح الفساد وبين كلمة الأرض، والقرآن يستعمل مصطلح الفساد بمعنى أوسع يشمل الفساد العقدي والسلوكي والحكمي والأمني والمالي.

إنَّ مدلول الفساد في ألفاظ القرآن الكريم مدلول شامل لجميع أنواع الفساد وصوره. وقد جعل المشرع الحنيف كل المعاصي، فساداً في الأرض، فكل المخالفات خروج عن جادة الصلاح، وانحراف عن الطريق المستقيم، سواء كانت هذه المخالفات في مجال السلوك أو مجال الجرائم الجنائية أو الحقوق المدنية أو الحقوق العامة.

إن إصلاح الشفافية، النزاهة، المسالة المحاسبية، حكم القانون، وتغيرات الفساد والواسطة والمحسوبية والرشوة وبقدر سيادة اصطلاحات الشفافية ومترادفاتها في مجتمع معين بقدر التقدم والازدهار والنمو في المجتمع وإذا كانت الشفافية والنزاهة هي الرابط بين أفراد المجتمع ومؤسساتها المدنية من جهة والسلطات المسئولة عن مهام الخدمة العامة من جهة أخري فهي تتيح مشاركة المجتمع كافة في اتخاذ القرار من خلال آليات دعم الشفافية والمحاسبة ومكافحة الفساد والانحراف المالي بوحدات الدولة(منقذ محمد داعر، 2001م، ص67).

2.الفساد اصطلاحاً:

لم يتفق الكتاب والمنظمات المعنية بمكافحة الفساد على تعريف محدد له، فقد عرفه بعضهم بأنه إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص (ياسر خالد بركات الوالي، 2006م، ص53).

عرف بأنه استغلال السلطة من أجل الحصول علي مكاسب مادية غير مشروعة من خلال خرق القوانين وعدم مراعاة مبادئ السلوك الأخلاقي (عوض خلف الله خلف الغبشاوي، 2009م، ص 332).

عرف الفساد بأنه الخروج عن القواعد الأخلاقية الصحيحة وغياب الضوابط التي يجب أن تحكم السلوك، ومخالفة الشروط الموضوعة للعمل وبالتالي ممارسة كل ما يتعارض مع هذه وتلك (الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، 2005م، ص 23).

يتضح للباحث أن استغلال السلطة ناتج عن عدم الالتزام بالقوانين وعدم توافر الضوابط الأخلاقية التي ينبغي توافرها في الشخص المسئول حتى يمكنه القيام بواجباته علي أكمل وجه.

عرف أيضاً بأنه مجموعة من الأعمال المخالفة للقوانين واللوائح التي تؤثر علي سير الإدارة العامة أو قراراتها أو أنشطتها بهدف الاستفادة المادية المباشرة أو الانتفاع غير المباشر.

أيضاً عرفه آخرون بأنه هو سلوك بيروقراطي منحرف يستهدف تحقيق منافع شخصية بطريقة غير شرعية.

عرف أيضاً هو استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول علي كسب غير مشروع أو منافع يتعذر تحقيقها بطرق مشروعة (عياد محمد علي بايش، 2007م، ص42).

من التعريف يتضح للباحث أن الفساد هو استغلال الموظف للوظيفة العامة لتحقيق مصالح خاصة فهو يتهم القطاع العام لأنه هو الممسك بزمام الأمور مما يؤثر علي التنمية الاقتصادية ويعرقل مسيرتها.

وأيضاً عرف بأنه استغلال غير مشروع للسلطات أو الصلاحيات الممنوحة للموظف العام أو الشخص المسئول عن استغلال الأموال العامة أو السيطرة عليها أو ابتزاز الآخرين عن طريق السلطة التي يملكها (محجوب بن حمودة وفطيمه بن عبد العزيز، 2010م، ص1).

يتضح للباحث أن التعريف ناقش أن الشخص المسئول من خلال الوظيفة التي يشغلها قادر علي ابتزاز الآخرين بتعقيد الإجراءات وصعوبتها والتباطوء في تقديم الخدمات وإهدار الوقت.

يرى الباحث أن الفساد يعني إساءة استعمال السلطة ألتي اؤتمن عليها الموظف لتحقيق مصالح خاصة مع الإضرار بالمصلحة العامة من خلال خرق القوانين وعدم الالتزام بالضوابط الأخلاقية وسوء استغلال الموارد وابتزاز الآخرين والتحايل عليهم وغياب الشفافية وعدم المساءلة

ثانياً: مفهوم الفساد المالي :

عرف الفساد المالي بأنه الانحرافات المالية المبنية علي مخالفة القوانين والقواعد ومختلف الأحكام المعتمدة في أي مؤسسة أو تنظيم كالتهرب الضريبي (محمد بن رحيم، وحكيمة حليمي، ص3).

عرف أيضاً بأنه يتمثل في مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية المختصة بفحص ومراقبة الحسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة (قيصر علي عبيد الفتلي، 2011م، ص82).

يرى للباحث أن الفساد يتجاهل كل من الضوابط والقوانين واللوائح والقواعد التي تنظم سير العمل علي الوجه الصحيح لآجل تحقيق المصالح الخاصة علي حساب أموال الدولة. ويعمل علي استغلال الموارد العامة للمكاسب الخاصة والاستخفاف بقيم العمل والقيام بتصرفات غير شرعية.

ثالثاً: أشكال الفساد المالي:

تتمثل أشكال الفساد المالي في الآتي (سعاد علي حمود العنزى، فضيلة سلمان دؤاد، 2013م، ص ص 64-65):

1. مخالفة القواعد والإحكام المالية المنصوص عليها من قبل الإدارة المركزية في الموازنات العامة أو التعليمات المالية المعمول بها.
2. الإهمال والتقصير الذي يترتب عليه حق مالي إثناء تأدية الموظف العام لواجباته الوظيفية.
3. مخالفة تعليمات الأجهزة المركزية للرقابة والتفتيش والمكلفة قانوناً بمتابعة تنفيذ الإعمال المالية للمؤسسات.

مما سبق هنالك صور وأشكال مختلفة للفساد المالي إلا إن الذي يعنينا هو ذلك الجانب الذي يمارس على الأموال وباستخدام عمليات وممارسات مالية متعددة غير قانونية القصد منها تحقيق مكاسب خاصة والذي يطلق عليه الفساد المالي ويمكن حصر تلك العمليات والممارسات المالية غير القانونية بالاتي(فاطمة إبراهيم خلف، 2011م، ص320):

أ. مخالفة القواعد والإحكام المالية المنصوص عليها في القانون.

ب. الإسراف والاعتداء على المال العام.

ج. استغلال الثغرات والضعف الموجود في إجراءات الرقابة المالية.

د. مخالفة التعليمات الصادرة عن أجهزة الرقابة المالية.

هـ. تهريب الأموال إلي الخارج البلاد والتي يقوم بها المسئولين الحكوميين باستخدام المصارف والأسواق المالية الدولية لغرض الاستفادة منها في حالة تنحيهم واستبعادهم عن مناصبهم الإدارية المسئولة.

يرى للباحث إن أشكال الفساد المالي تتمثل في مخالفة القواعد والإجراءات الخاصة بتنفيذ موازنة الدولة وإحكام الرقابة عليها، قيام الموظف بواجباته علي طرق غير مشروعه كالسرقة والغش والتلاعب والإهمال والاحتيال، أن الجهات المركزية التي تقوم بالإشراف والرقابة علي جميع المعاملات المالية التي تتم في جميع المؤسسات تتم مخالفتها في جميع النواحي المتعلقة باللوائح والقوانين.

رابعاً: خصائص الفساد المالي:

تتمثل خصائص الفساد المالي في الأتي (المركز اللبناني للدراسات، 2006م، ص 53):

1. أن الفساد المالي ظاهرة مرضية تتحول وتنشر في الوسط المالي ويكون في شكل سري تتكتم به عناصره وأدواته.
2. تباين الوسائل والأساليب التي ينتشر بها تبعا للجهة التي تمارسه فالقيادات العليا دائما ما تستر فسادها باسم المصلحة العامة وتغلقه بالاعتبارات السيادية، وتغلق ملفاته بالتظاهر بأنها تنفذ توجيهات عليا، أما القاعدة فإنها تلجأ إلي التزييف والتدليس والتغرير.
3. يتفاعل مع الظروف والمتغيرات المحيطة بها ليجعلها مناخا وبيئة مشجعة لنموه فالتسيب وعدم الانضباط في العمل، والتأخير عن مواعيد الحضور وضعف الإنتاجية وإهدار الوقت، والمشاكل الإدارية بيئة ملائمة للفساد المالي.
4. تختلف أنماط الفساد المالي باختلاف الجهات التي تتعامل بها، والمجالات التي يمارس فيها مما يعقد صيغ المواجهة المركزية والشاملة للفساد المالي ، بالتالي محاربته تستجوب وضع صيغ نوعيه وقطاعيه تنهض بها الجهات الممارس فيها الفساد لأنها الأقدر علي تشخصيه.
5. ممارسات الفساد المالي يتم التخطيط لها من قبل متمرسين محترفين ولها أساليب ووسائل وشبكات محكمة لتنفيذ خططها بتوقيت وتدبير يصعب كشفها أو أثباتها.
6. إن الفساد المالي ظاهرة دولية سهلة الانتقال وتنتشر في كافه المجتمعات سواء متقدمه أو نامية.
7. إن أخطر ممارسة الفساد المالي تتم عبر وسطاء مجهولين يودون الدور الأساسي في تسهيل مهمة الطرفين دون أن يعرف احدهما الأخر أو علي الأقل دون أن يتقابلا وجها لوجه .

8. الحروب والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية تعد ظروفا مشجعه لانتشار الفساد (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005م، ص241).

خامساً: أسباب الفساد المالي:

تختلف أسباب الفساد المالي وتتعدد بحسب أخلاقيات وطبيعة المجتمع وبحسب الالتزام بالقوانين ومدى قوة وفعالية الأجهزة الرقابية وتفعيل التشريعات، وبحسب مستويات المعيشة في المجتمع وقد يكون هناك لبعض الأسباب تأثير أقوى من أسباب أخرى في ظهور الفساد المالي وانتشاره والأسباب التي أدت إلي شيوع هذه الظاهرة تتلخص فيما يأتي (عدنان سالم الاعرجي وآخرون، 2012م، ص321):

1. ضعف السلطة القضائية وسيادة قانون الدولة فيما يتعلق بالجانب المالي واستغلال المال العام.
2. تمتع المسئولين الحكوميين بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع للمسائلة مما يحثهم علي استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية بقبول الرشاوى أو هدر المال العام والإسراف وغيرها.
3. احتفاظ الدولة بثروة هائلة من المنشات والممتلكات والموارد الطبيعية وإضفاء المشروعية علي سلطتها لتلك الثروات.
4. ضعف أجهزة الرقابة المالية المركزية وقلة خبرتها في متابعة وتطوير الأداء المالي.
5. انحيازية وضعف هيئات النزاهة العامة وقصورها في تبني طرق وأساليب مستحدثة لكشف حالات أو اتخاذ الإجراءات القانونية الصارمة بحق المفسدين للمال العام.
6. بروز علاقات اجتماعية علي أساس المصالح الخاصة المتبادلة بين أفراد وجماعات داخل وخارج الوحدة الإدارية الحكومية من شانها إفساح المجال إمام احتمالات تطور هذه العلاقات إلي ممارسات تنضوي تحت مفهوم الفساد المالي.
7. ضعف الاستثمار وهروب رؤوس الأموال للخارج وقلة فرص العمل وزيادة مستوى البطالة والفقر (وليد إبراهيم الدسوقي، 2012م، ص31).

المحور الخامس: الدراسة الميدانية

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مراحل موازنة البرامج والاداء والحد من الفساد المالي بوزارة المالية والقوي العاملة بولاية الخرطوم

الجدول (1)

الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الأولى

العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري	النتيجة
القيام بتحديد الاهداف العامة للوحدة الحكومية في شكل قائمة مع وضع البرامج التي يجب تنفيذها يساعد في الحد من الفساد المالي	4.34	5	.810	الموافقة بشدة
القيام باحتساب تكلفة كل برنامج لقياس العلاقة بين التكلفة والمنفعة يساعد في الحد من الفساد المالي	4.43	5	.727	الموافقة بشدة
الاهتمام بتصميم البرامج اللازمة لتحقيق الاهداف المطلوبة يساعد في الحد من الفساد المالي	4.38	5	.783	الموافقة بشدة
تقدير احتياجات البرامج من اموال بدقة تامة يساعد في الحد من الفساد المالي	4.21	5	.892	الموافقة بشدة
تقدير احتياجات البرامج من تكاليف السنة واخطار الموازنة العامة لرصد الاعتماد يساعد في الحد من الفساد المالي	4.30	5	.857	الموافقة بشدة
القيام بتقدير النتائج من البرامج الرئيسية والفرعية يساهم في الحد من الفساد المالي	4.20	5	.927	الموافقة
الاهتمام بوضع اجراءات المتابعة لتنفيذ البرامج يساعد في الحد من الفساد المالي	4.24	4	.833	الموافقة بشدة
الاهتمام بتحديد المسؤولية الادارية عند تنفيذ البرامج يساعد في الحد من الفساد المالي	4.24	4	.833	الموافقة بشدة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2020م.

الجدول (1) أعلاه يوضح الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الأولى حيث جاءت الأوساط الحسابية حول الرقمين (4 و5) لكل العبارات والمنوالفى الرقمين (4 و5) أيضاً بانحرافات معيارية بدرجة عالية من التجانس لجميع العبارات, ومن خلال قيم الأوساط الحسابية لعبارات الفرضية وحسب المقياس الخماسي ليكرت

لأوزان الخيارات والذي تم توضيحه سابقاً الرقمين (4 و5) يعنيان الموافقة والموافقة بشدة وهذا يؤكد أن آراء أفراد العينة لعبارات الفرضية الأولى هي الموافقة بشقيها والعمود المسمي النتيجة يوضح ذلك.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشرات موازنة البرامج والاداء والحد من الفساد المالي بوزارة المالية والقوي العاملة بولاية الخرطوم

الجدول (2)

الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الثانية

العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري	النتيجة
قيام مدراء البرامج بتنفيذ الاهداف التي ضمن مسؤوليتهم يساعد في الحد من الفساد المالي	4.33	5	.791	الموافقة بشدة
القيام بتحديد التكلفة المقدرة لتنفيذ كل برنامج مع تحديد معاييرقياس الاداء يساهم في الحد من الفساد المالي	4.00	4	.905	الموافقة
الاهتمام بوظيفة الرقابة الادارية مع استخدام الرشد للامكانيات المالية يساعد في الحد من الفساد المالي	4.19	5	.831	الموافقة
تعظيم دور الرقابة علي فاعلية البرامج المصاحبة لتنفيذ الموازنة يساعد في الحد من الفساد المالي	3.99	4	.912	الموافقة
الاهتمام بترشيد تكاليف انجاز البرامج يساعد في الحد من الفساد المالي	4.10	5	.975	الموافقة
الاهتمام بالاستغلال الامثل للموارد المادية المتاحة بالوحدات الحكومية يساعد في الحد من الفساد المالي	4.03	5	.955	الموافقة
الاهتمام بترشيد تكاليف المشروعات الاستثمارية يساعد في الحد من الفساد المالي	4.10	5	.975	الموافقة
الاهتمام بنظام حوافز ومكافات لتعزيز الاداء يساعد في الحد من الفساد المالي	4.10	5	.975	الموافقة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2020م.

الجدول (2) أعلاه يوضح الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الثالثة حيث جاءت الأوساط الحسابية حول الرقمين (4 و5) تقريبا لكل العبارات والمنوال فى الرقمين (4 و5) أيضاً بانحرافات معيارية بدرجة عالية

من التجانس لجميع العبارات, ومن خلال قيم الأوساط الحسابية لعبارات الفرضية وحسب المقياس الخماسي ليكرت لأوزان الخيارات والذي تم توضيحه سابقاً الرقمين (4 و5) يعنيان الموافقة والموافقة بشدة وهذا يؤكد أن آراء أفراد العينة لعبارات الفرضية الثالثة هي الموافقة بشقيها والعمود المسمي النتيجة يوضح ذلك.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تقارير موازنة البرامج والاداء والحد من الفساد المالي بوزارة المالية والقوي العاملة بولاية الخرطوم

الجدول (3)

الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الثالثة

العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري	النتيجة
توفير الرقابة الفاعلة علي النفقات يساعد في الحد من الفساد المالي	4.33	5	.764	الموافقة بشدة
توفير معلومات لتقليل النفقات من خلال دور الرقابة يساعد في الحد من الفساد المالي	4.20	5	.819	الموافقة
الاهتمام بتوفير الرقابة المالية لخفض النفقات المتاحة للوحدات الحكومية يساعد في الحد من الفساد المالي	4.23	5	.829	الموافقة بشدة
الاهتمام بمنع هدرالموارد المالية في الانفاق العام يساعد في الحد من الفساد المالي	4.09	4	.893	الموافقة
الاهتمام بتوزيع الموارد حسب اهمية البرامج يساعد في الحد من الفساد المالي	4.37	5	.755	الموافقة بشدة
توفير معلومات عن التضخم في حجم الانفاق يساعد في الحد من الفساد المالي	4.18	5	.868	الموافقة
تقييم الاداء من خلال وجود انظمة رقابة داخلية يساعد في الحد من الفساد المالي	4.37	5	.755	الموافقة بشدة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2020م.

الجدول (3) أعلاه يوضح الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الخامسة حيث جاءت الأوساط الحسابية حول الرقمين (4 و5) لكل العبارات والمنوال حول الرقمين (4 و5) أيضاً بانحرافات معيارية بدرجة عالية من التجانس لجميع العبارات, ومن خلال قيم الأوساط الحسابية لعبارات الفرضية وحسب المقياس الخماسي ليكرت

لأوزان الخيارات والذي تم توضيحه سابقاً الرقمين (4 و5) يعنيان الموافقة أوالموافقة بشدة وهذا يؤكد أن آراء أفراد العينة لعبارات الفرضية الخامسة هي الموافقة بشقيها والعمود المسمي النتيجة يوضح ذلك.

المحور السادس: النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

1. القيام بتحديد الاهداف العامة للوحدة الحكومية في شكل قائمة مع وضع البرامج التي يجب تنفيذها يساعد في الحد من الفساد المالي
2. الاهتمام بتصميم البرامج اللازمة لتحقيق الاهداف المطلوبة يساعد في الحد من الفساد المالي

قيام مدراء البرامج بتنفيذ الاهداف التي ضمن مسؤوليتهم يساعد في الحد من الفساد المالي

3. القيام بتحديد التكلفة المقدرة لتنفيذ كل برنامج مع تحديد معاييرقياس الاداء يساهم في الحد من الفساد المالي
4. توفير الرقابة الفاعلة علي النفقات يساعد في الحد من الفساد المالي
5. توفير معلومات لتقليل النفقات من خلال دور الرقابة يساعد في الحد من الفساد المالي

ثانياً: التوصيات:

1. إعطاء متطلبات تطبيق موازنة البرامج والاداء سواء عن طريق إصدار قوانين أو عن طريق قواعد ولوائح لها الوجه القانوني الملزم للمؤسسات الحكومية.
2. تفعيل لجان المراجعة لما لها من دور في الحد من الفساد المالي بالمؤسسات الحكومية.
3. تبني استراتيجيه تقوم علي الشمول والتكامل لمكافحة الفساد تعمل علي الحفاظ علي حقوق المواطنين والأمن والاستقرار، تطوير التشريعات القانونية إصلاح المؤسسات القضائية وتعزيز استقلاليتها ونزاهتها وهيبتها.
4. تشديد الرقابة من قبل الجهات الرقابية على المؤسسات الحكومية التي تتورط في القيام ببعض مظاهر الفساد المالي من قبول رشاوى والوساطة ومخالفة القوانين واللوائح والإجراءات المالية.
5. مواجهة الفساد المالي بالشفافية والمحاسبة والمشاركة والنزاهة وفق المنظور العالمي من قبل الدولة وبقية مؤسساتها.

قائمة المراجع:

- مرتضي الفضل محمد الفكي، الموازنة العامة في الرقابة علي الاداء المالي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الزعيم الازهري ، 2012
- عبير عبد الله محمد احمد ، الموازنة العامة في الرقابة المالية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين 2013
- مبارك عبد المنعم الزبير، **تقييم تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية الحديثة للحد من الفساد المالي بشركات المساهمة العامة**، (رسالة دكتوراه غير منشوره، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا،2014م).
- ريم محمد احمد بشير، **آليات الحوكمة ودورها في محاربة الفساد المالي في الشركات**، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهري كلية الدراسات العليا، 2015م).
- السيد عطية عبد الواحد، الموازنة العامة للدولة (القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1996م) ص.12.
- حامد درار. مبادئ الاقتصاد العام (الإسكندرية: مؤسسة شباب، 1989م) ص.437
- زكريا بيومي. الموازنة العامة للدولة (القاهرة، مطبعة حمادة الحديثة، 1995م) ص.23.
- J. Burkhead, Government Budgeting, (New York: john wiley and sons, 1956), P.30.
- جمهورية السودان، قانون تنظيم الموازنة العامة، 1972م، مادة 7.
- السيد عطية عبد الواحد، الموازنة العامة للدولة (القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1996م) ص.65.
- حامد درار، مبادئ الاقتصاد العام، (الاسكندرية: مؤسسة الشباب، 1989م)، ص. 446-448.
- على لطفي، اقتصاديات المالية العامة، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1981م)، ص. 256-257.
- السيد عبد المولى، المالية العامة، دراسة الاقتصاد العام، (القاهرة: دار النهضة، 1988م)، ص. 630.
- عاطف صديق ، المالية العامة (دم : دن . 1988) ص 25

- محمد خليل ، المحاسبة الحكومية (الاسكندرية : دار الجامعة المصرية ، 1960) ص ص 150-151
- جمهورية السودان ، منشور لسنة 1991م ، المادة 115.
- ابن فارس، أبو الحسن أحمد : معجم مقاييس اللغة، ج4، ص503.
- منقذ محمد داعر، **علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظمتها**، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2001م)، ص67.
- ياسر خالد بركات الوالي، **الفساد الإداري مفهومه وأسبابه**، مقال متاح على شبكة المعلومات الدولية، www.annabaa.org، مجلة النبأ العدد 80 كانون الثاني، 2006م، ص53.
- عوض خلف الله خلف الغبشاوي، **دور الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي**، المؤتمر العلمي الأول لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، 2009م، ص 332.
- الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، لا فساد، كتاب **الفساد**، ط1، (لبنان، مطابع تكنوبرس، 2005م)، ص 23.
- عياد محمد علي بايش، **التكلفة الاقتصادية للفساد الحكومي في البلدان النامية**، دليل الموظف النزيه نحو توعية شاملة لمكافحة الفساد ط2(بابل،مركز عشتار،2007م)،ص42.
- محجوب بن حمودة وفطيمه بن عبد العزيز، **محاربة الفساد بالأخلاق لتحقيق الرياده في الإعمال**، المؤتمر العلمي السنوي لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونية، 2010م، ص1.
- محمد بن رحيم، وحكيمة حليمي، **الفساد المالي والإداري مدخل لظاهرة غسيل الأموال وانتشارها**، مؤتمر الملتقي الوطني، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص 3.
- قيصر علي عبيد الفتلي، **سبل الارتقاء بأداء الأجهزة العليا للرقابة لمواجهة الفساد المالي في الأجهزة الحكومية**، دراسة ميدانية في بعض المؤسسات الحكومية، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة،2011م.
- سعاد علي حمود العنزى، فضيلة سلمان دؤاد، **الرقابة الإستراتيجية ودورها في الحد من الفساد المالي**، وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة،2013م، ص ص 64-65.

- فاطمة إبراهيم خلف، **السياسة المالية والفساد الإداري والمالي**، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد44، العدد7، 2011م، ص 320.
- المركز اللبناني للدراسات، **المرجعية نظام النزاهة العربي في موجهة الفساد**، (بيروت: مقالة منشورة، 2006م)، ص 53.
- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، **تقرير الاتجاهات الإستراتيجية**، (القاهرة: الأهرام للنشر، 2005م)، ص241.
- عدنان سالم الاعرجي وآخرون، **فاعلية نظام الرقابة المالية وأثره علي الفساد المالي في العراق**، دراسة تطبيقية علي جامعة الموصل مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 8،2012م، ص321.
- وليد إبراهيم الدسوقي، **مكافحة الفساد في ضوء القانون والاتفاقيات الإقليمية والدولية**، (القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد 2012م)، ص31.
- شريف رمسيس، الاسس الحديثة لعلم مالية الدولة (القاهرة: دار الفكر العربي، 1987-1979م)، ص439.